

Sinane Barrage

AVOCAT A LA COUR

RUE MAR ELIAS

IMM. ZAAROUR

TEL: 319012 - 816148

FAX: 816148

المحامي

سنان براج

مكتب :

شارع مار الياس - بناية زعرور - ط ٢

تلفون : ٣١٩٠١٢ - ٨١٦١٤٨

فاكس : ٨١٦١٤٨

٩٩/١٠/٢٩

أيها السيدات السادة

قضية المخطوفين هي من افزع منتجات الحرب الاهلية اللبنانية على المخطوف بحد ذاته وعلى أهله بشكل عام وهي بدأت مع الحرب الاهلية في عام ٧٥ .

وفي عام ٨٢ تأسست لجنة أهالي المخطوفين ولجنة الدفاع عن الحريات العامة والديموقراطية واخذتا تعنيان بقضية المخطوفين في لبنان .

سبعة عشر عاماً عجاف مرت والاهالي يناشدون من ورائهم لجنة الدفاع ويستصرخون الضمائر ولكن دونما مجيب من قبل السلطات الرسمية على مر العهود .

وقد شكلت لجان ثلاث أعوام ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧ لمعرفة مصير هؤلاء المخطوفين ولكن أعمال هذه اللجان ظلت طي الكتمان ولم تعلن نتيجتها لاهالي المخطوفين .

وقد تقدمت لجنتا الاهالي والدفاع بمشروع قانون يطالب السلطة التنفيذية بالاستقصاء والتحري عن مصير المخطوفين فمن تجده يطلق سراحه ومن لا تجده تعلن وفاته بشكل جماعي من قبل السلطة التنفيذية وقد حددت اللجنتان تاريخ بدء عمليات الخطف في ٢٦ شباط ١٩٧٥ وأنتهائها بانتهاء الحرب الاهلية في لبنان في ١٣/١٠/١٩٩٠ .

ولم تأتي المناشدة من فراغ وإنما استتدت الى ما جرى في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وما جرى بعد ذلك في كل من الارجننتين والتشيلي الذين سارعوا الى اعلان وفاة جميع الاشخاص الذين لم يعودوا من الحرب .

-٢-

وفي مخاطبة للسلطة الرسمية إعتمدت لجنة الدفاع على مواقف فقهية وشرعية وروحية وتحدثت عن فقدان في الظروف التي تغلب فيها التهلكة على الحياة .

وكان كل ذلك مرهون بحملة استقصاء وتحري تقوم بها السلطة الرسمية حسبما تشتهي وخاصة لدى الاطراف الخاطفة المعلومة من القاصي والداني .

وبدلاً من ذلك طلعت علينا السلطة بقانون يطلب فيه الى الاهالي إتخاذ الإجراءات القانونية الاصولية لتوفية ذويهم وهو الشيء المخالف لمطلب الاهالي في الاستقصاء والتحري .

ولا نعلم ما هي الاسباب التي تحدو بالدولة بعدم استعمال أسلوب الاستقصاء والتحري .

وفي خضم ذلك كله تشكلت لجنة أصدقاء المخطوفين التي أعطت بعداً جديداً لهذه القضية يتمثل باهتمام الشرائح اللبنانية جميعاً بهذه المعضلة ومطالبتهم الدولة بالاستقصاء والتحري وصولاً الى معرفة مصير المخطوفين الذي هو حق من حقوق الاهالي .

والغريب في الامر أن السلطات الرسمية على مر العهود ضربت عرض الحائط مناشدات الجمعيات الحكومية وغير الحكومية الدولية المطالبة بالكشف عن المصير معتبره ذلك أنه تدخل في شؤون الدولة اللبنانية الداخلي ناسية أن مناشده الجمعيات أتت نتيجة حتمية لتقاعس

الدولة بالقيام بما يحتمه القانون حيال شعبها والمقيمين على الارض اللبنانية .